

الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد(*)

مي مجيب عبد المنعم مسعد(**)

باحثة في العلوم السياسية - مصر.

أولاً: معطيات أساسية

١ - بداية تشير الدراسة إلى أن القبطية ليست ديناً، ولكن مصطلح «الأقباط» يعني المصريين جميعاً. وهذا التنويه وجب لأن المقصود في الدراسة هو المسيحية، وإنما يستخدم مصطلح القبطية كدلالة رمزية للديانة المسيحية، ولأن الأقباط يدينون بالمسيحية.

يبلغ عدد الطوائف المسيحية التي تبذل نشاطاً دينياً في مصر، ثلاث عشرة طائفة^(١)، وهي: الأقباط الأرثوذكس، الأقباط الكاثوليك، الأقباط البروتستانت، الروم الكاثوليك، الروم الأرثوذكس، الأرمن الكاثوليك، الأرمن الأرثوذكس، السريان الكاثوليك، السريان الأرثوذكس، اللاتين الكاثوليك، الموارنة الكاثوليك، الكلدان الكاثوليك، الإنجيليون البروتستانت. وهذه الكثرة العددية لم تنبئ من تعدد العقيدة الدينية في طبيعة المسيح (ﷺ)^(٢) فحسب، وإنما من تعدد الجنسيات والقوميات القديمة التي تنتمي إليها هذه الطوائف.

(*) تمثل هذه الدراسة خلاصة الكتاب الذي صدر حديثاً، ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه، بالعنوان نفسه، عن مركز دراسات الوحدة العربية (٤٩٥ ص).

mai_mogib@yahoo.com.

(**) البريد الإلكتروني:

(١) ليلي تكلأ وجابر عصفور، التراث الإسلامي المسيحي (الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٥).
(٢) هناك أتباع مذهب الطبيعة الواحدة للمسيح الذين تزعمتهم كنيسة الإسكندرية الأرثوذكسية، وأتباع مذهب الطبيعتين - لاهوتية وناسوتية - الذين تزعمتهم كنيسة روما والقسطنطينية اللتان تعترفان بتكوين الروح القدس لا من الله الأب وحده وإنما من الله الأب والابن. في الكنيسة الأرثوذكسية، يسود اللاهوت الأرثوذكسي القبطي، وهو إحدى الإطروحات الأرثوذكسية في المسيحية، والقبطية الأرثوذكسية حالة خاصة من الأرثوذكسية كما إن الأرثوذكسية حالة خاصة من المسيحية التقليدية. فالمنشأ اللاهوتي واحد حيث المجامع المسكونية الأولى والاتفاق على العقائد المسيحية التي يرمز لها الأنبا كيرلس عمود الدين. ولكن في عام ١٠٥٤ تم الانشقاق التاريخي الذي جعل من المسيحية كنيستين منفصلتين، غربية كاثوليكية في روما وشرقية أرثوذكسية في القسطنطينية، ثم وقع الانشقاق الآخر في نطاق الكنيسة الكاثوليكية نفسها في أوائل القرن السادس عشر وأدى الإصلاح الديني إلى ظهور الكنيسة البروتستانتية.

إن التركيز على الأقباط الأرثوذكس دون البروتستانت أو الكاثوليك يتضمن نوعاً من الافتراض أن المواقف الكاثوليكية والبروتستانتية على الجانب السياسي والاجتماعي مختلفة، وهذا غير صحيح. فالاختلاف العقيدي بين الطوائف الثلاث لم يؤثر في المواقف السياسية والاجتماعية لها بنفس الفروق في الجانب العبادي. ومن ثمّ فالموقف السياسي به قدر من التجانس بين الطوائف، مما يجعلنا عندما نتكلم على الأقباط، نتكلم على جماعة قبطية بأكمل طوائفها.

٢ - إن الأقباط لا يشكلون «جماعة مستقلة» أو «كتلة مغلقة متجانسة»، فالأقباط غير متماثلين من حيث الانتماء الاجتماعي والسياسي، بل هم منتشرون في جسم المجتمع رأسياً، ومنهم العامل والفلاح والمهني والحرفي ورجل الأعمال والتاجر، ولا يربط بينهم سوى الانتماء إلى مصر من جانب، والانتماء الديني من جانب آخر، وبين هذين الانتماءين تفرق المصالح والتحيزات والرؤى. ونتيجة لعدم التجانس، لا يتخذ الأقباط موقفاً متماثلاً من القضايا العامة، ولا سيّما في ما يتعلق بالشأن القبطي. إن عوامل من قبيل «الأوضاع التاريخية» و«الخلفية العلمية» و«الانتماء الطبقي» و«الإدراكات الشخصية» و«الموقع السياسي» تؤدي دوراً لا يستهان به في تحديد محتوى وشكل تناول مفهوم «الأقباط».

٣ - يتعين التفرقة بين الأقباط كجماعة دينية تمثلها الكنيسة الأرثوذكسية دينياً، والأقباط كفئة اجتماعية تنتشر في النسيج الوطني المصري. فالمصريون الأقباط، على اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والسياسية والمذهبية، لا يمكن اعتبارهم كتلة اجتماعية أو سياسية واحدة مدمجة، ولكن المرجح أن عقوداً من التوترات الدينية والطائفية، واندماج فئات واسعة داخل المؤسسات الدينية المسيحية الرسمية وغير الرسمية جعلت القيادات الدينية تؤدي أدواراً عديدة في تمثيل مصالح الأقباط وفي التعبير عنهم في المجال العام وإزاء الدولة^(٣).

٤ - يثير تعبير «الجماعة القبطية» أو «الشأن القبطي» أو «المسألة القبطية» تصوراً مفاده أننا إزاء نسق اجتماعي - ديني موازٍ لنسق اجتماعي للأغلبية من المصريين المسلمين على اختلاف وضعياتهم، بل يوحي بقدر من الغموض يفرضه التعبير، وسانده مجموعة من الصور النمطية القائمة في الذهنية العامة حول الأقباط ومؤسستهم الدينية وطقوسهم... ومن ثمّ يوحي بأننا إزاء كتلة اجتماعية - دينية تحولت إلى كتلة سياسية تحت سطوة الانتماء

(٣) سعيد النجار، «مفهوم المواطنة في الدار الحديثة»، رسائل النداء الجديد، العدد ٦٤ (أيار/مايو

الديني والمذهبي^(٤)، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار أن هذا التصنيف هو من قبيل التصنيف الدراسي والأكاديمي فقط.

ثانياً: الفرضيات الرئيسية للدراسة

طرحنا الدراسة عدداً من الفرضيات التي حاولت إثباتها من خلال أداة الاستبيان التي استخدمتها - خلال فترة الدراسة (١٩٩١ - ٢٠٠٨) - وتجسدت تلك الفرضيات في ثلاث أساسية:

- أن هناك علاقة طردية بين الاستبعاد السياسي وتعالى المطالب السياسية للجماعة الدينية.

- أن هناك علاقة طردية بين الاستبعاد الاجتماعي وصعود المطالب الاجتماعية ذات الطابع الديني.

- أن هناك علاقة طردية بين الاستبعاد الاقتصادي وتزايد المطالب الاقتصادية للجماعة الدينية.

ولعل هذه الفرضيات قد تكاملت مع الإشكال البحثي للدراسة: ما هي العلاقة بين سياسات التضمين والاستبعاد وطبيعة النظام السياسي في مصر؟ ما هي العوامل الوسيطة التي تؤثر في طبيعة هذه السياسات، ومن ثم في علاقة الدولة بالمجتمع في مصر؟

ومن هذا التساؤل تكون سياسات التضمين والاستبعاد متغيراً تابعاً، بينما طبيعة الدولة ككيان سيادي يملؤه النظام متغير مستقل، مع الكشف عن العوامل الوسيطة التي تؤثر في طبيعة هذه العلاقة كالعوامل الداخلية المجتمعية والتيارات الدينية المتشددة والاحتقان الطائفي والعوامل الاقتصادية والمتغيرات السياسية، وكذلك العوامل الخارجية مثل تأثيرات العولمة، وتدويل مسائل حقوق الإنسان، وانهيار الاتحاد السوفياتي وقيام العديد من الدويلات على أسس قومية وإثنية.

حاولت الدراسة الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تبني الأقباط كحالة لقياس طبيعة سياسات التضمين والاستبعاد تجاه جماعة دينية، للتعرف على موقعهم بين التضمين والاستبعاد، والتساؤل هل «مشاكلهم» أو «مطالبهم» هي بسبب «قبطيتهم» أم أنها مطالب عامة مدنية بعيدة عن كونها مطالب تتخذ صبغة دينية نتاج سياسات النظام؟

وفي إطار هذا الإشكال وتلك الفرضيات، جاءت أداة الاستبيان لتثبت أو تنفي ما احتوته الدراسة من فرضيات في محاولة لحل الإشكال الرئيسي للبحث.

E. J. Chitham, *The Coptic Community in Egypt: Spatial and Social Change*, Occasional Papers (٤) Series; no. 32 ([Durham]: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, 1986), p. 42.

ثالثاً: أداة الاستبيان

استخدمت الدراسة - في سبيل جمع بيانات إمبريقية تساعد على إثبات أو نفي فرضياتها - أداة الاستبيان التي غطت المحاور التالية:

- استطلاع رأي المواطن القبطي بمدى شعوره بالاستبعاد الاقتصادي بسبب انتمائه الديني.

- استطلاع رأي المواطن القبطي بمدى شعوره بالاستبعاد السياسي بسبب انتمائه الديني.

- استطلاع رأي المواطن القبطي بمدى شعوره بالاستبعاد الاجتماعي بسبب انتمائه الديني.

- التعرف إلى حقيقة المطالب «القبطية» السياسية والاجتماعية والدينية والدستورية وموقف المواطن القبطي منها، ورؤيته لها وتصنيفه لأهمية كل مطلب من هذه المطالب على حدة.

ولقد أسهم الاطلاع على الدراسات السابقة في شأني الاستبعاد والأقباط في تمكين الباحثة من وضع تصور عام لمؤشرات الاستبعاد بأبعاده المختلفة والمستخدم في رصد مواقف ومطالب المواطنين - أو فئة منهم - إزاء هذا الاستبعاد.

فهناك مؤشرات^(٥) اقتصادية للاستبعاد شملت: مستويات دخول منخفضة لا تشبع الحاجات الأساسية للفرد؛ الحرمان من الانضمام إلى سوق العمل بشكل عام أو العمل بالقطاع العام أو الحكومي في حالة الاستبعاد من قبل الدولة؛ الحرمان من المشاركة في الإنتاج. أما عن **الاستبعاد السياسي**، فإن مؤشراتته تقاس بمدى مشاركة الفرد أو الجماعة في اتخاذ القرارات السياسية، ومدى توافر حقوقهم في التصويت في الانتخابات أو العضوية في الأحزاب السياسية أو حقّ الترشح من عدمه، وأخيراً التعبير عن الرأي بحرية بلا قيود ترتبط بالدين أو النوع. أما **الاستبعاد الاجتماعي**^(٦)، فيقاس بمؤشرات قوة أو ضعف انتماء الفرد أو الجماعة إلى الوطن، وعلاقة الفرد أو الجماعة مع الآخر للتعرف إلى قوة التماسك الاجتماعي، وأخيراً مؤشر معوقات الحصول على حقوق اجتماعية وخدمية^(٧).

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات متداخلة مع بعضها البعض؛ فلا يمكن مثلاً ألاّ يحصل الفرد المستبعد على حدّ أدنى من دخله يضمن له إشباع حاجاته الأساسية وأن تكون

Jo Beall and Laure-Hélène Piron, «DFID Social Exclusion Review,» LSE (London School of Economics and Political Science) (May 2005), pp. 14-16.

John Hills and David Pichaud, eds., *Understanding Social Exclusion* (Oxford: Oxford University Press, 1986).

Naïla Kabeer, «Social Exclusion, Poverty and Discrimination: Towards an Analytical Framework,» *IDS Bulletin*, vol. 31, no. 4 (October 2000), < <http://www.ids.ac.uk/ids/pvty/social-policy/spconfpaps.html> > .

لديه درجة عالية من الانتماء إلى وطنه أو أن يكون مهتماً بالتعبير عن آرائه في مختلف القرارات والشؤون السياسية. ولعل هذه المؤشرات من الممكن أن تختلف باختلاف السياق، مما يلقي بظلاله على صعوبة قياس الاستبعاد.

ولقد قامت الباحثة بتحويل هذه المؤشرات إلى أسئلة يطلب من المبحوث الإجابة عنها، من أجل التعرف إلى: (١) تصنيف القبلي لذاته كمستبعد بسبب دينه أم لا؛ (٢) العلاقة بين الاستبعاد وطبيعة المطالب التي يطالب بها الأقباط، سواء كانت مطالب اقتصادية جراء الاستبعاد الاقتصادي، مثل التعيين في الوظائف العليا، أو مطالب سياسية كمزيد من التمثيل في المجال العام أو اجتماعية/دينية مثل حرية العقيدة أو التحول الديني وصدور القانون الموحد للأحوال الشخصية لغير المسلمين.

هناك علاقات طردية تربط بين كلٍّ من الاستبعاد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتزايد المطالب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الدينية.

وجاءت أسئلة الاستمارة متسقة مع متغيري الدراسة ومع مؤشرات كلٍّ بعد من أبعاد هذين المتغيرين، فتكشف الأسئلة من (١ - ٦) عن الاستبعاد الاقتصادي، والأسئلة من (٧ - ١١) عن الاستبعاد الاجتماعي، والأسئلة من (١٢ - ٢٦) عن الاستبعاد السياسي. بينما جاءت الأسئلة من (٢٧ - ٤٧) لاستطلاع رأي المواطن القبلي في المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك رأيه في موقف الدولة منها. ولكل مؤشر من المؤشرات السابقة (الاستبعاد بأبعاده وتضمن المطالب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) أوزان متساوية لقياس الاستبعاد والتضمن، نظراً إلى تعقد الظاهرة وتعدد أبعادها. كما إنَّ كلَّ مؤشر من المؤشرات يقيس بعداً مختلفاً من أبعاد الظاهرة، ممَّا يعطيه وزناً وثقلاً لقياسها مثل باقي المؤشرات الأخرى.

وشملت الاستمارة أيضاً البيانات الأساسية للمبحوثين، وهي السن والنوع والحالة المهنية وقطاع العمل والحَيِّ السكني والمستوى التعليمي.

وانقسمت الاستمارة إلى محورين أساسيين: المحور الأول الاستبعاد (الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي) لاستطلاع آراء الأقباط حول ما إذا كانوا يصنفون أنفسهم كمستبعدين بسبب انتمائهم الديني أم لا (الأسئلة ١ إلى ٢٦). أما المحور الثاني المتعلق بالمطالب، فجاء للتعرف إلى موقف المواطن القبلي من المطالب القبطية ووزن كلِّ مطلب من هذه المطالب للتعرف إلى العلاقة بين الاستبعاد وطبيعة وقوة المطالب القبطية (الأسئلة ٢٧ إلى ٤٧).

وحاولت الباحثة تنويع الأحياء السكنية التي تنتمي إليها مفردات العينة قدر الإمكان، مع الأخذ في الاعتبار أهم معلومات (Parameters) المجتمع المستهدف من خلفية تعليمية وقطاع العمل والفئة العمرية. وبهذا لم تستند العينة إلى إطار يعطي كافة مفردات المجتمع فرصاً متساوية للظهور في العينة المختارة، وإنما تمَّ اختيار عينة يراعى في مفرداتها متغيرات السن

والنوع والحالة المهنية والمستوى التعليمي والحي السكني^(٨)، وقد بلغ حجم العينة ١٨٢ مفردة من المسيحيين الأقباط بمحافظة القاهرة والجيزة والقليوبية. وجاء هؤلاء من مستويات اجتماعية - اقتصادية وعمرية وتعليمية وسكنية متباينة. ولضمان ثبات الاستبيان، قامت الباحثة بحساب الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، وقد بلغ معامل ألفا ٠,٧٧ وهو معامل ثبات مرتفع يسمح للباحثة باستخدام الأداة في دراستها. وقد استخدمت الباحثة الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية ومعامل الارتباط لبيرسون التي توصلت إلى النتائج التالية:

١ - فيما يتعلق ببُعد الاستبعاد الاقتصادي وعلاقته بتضمين المطالب الاقتصادية للأقباط

يتكون الاستبعاد الاقتصادي من عدة مؤشرات هي: مدى كفاية الدخل، وواقع العمل بأي من القطاعين العام أو الحكومي، وأسباب صعوبات الحصول على فرصة عمل في القطاع الحكومي. وقد اتضح من الدراسة الميدانية أنه فيما يتعلق بمؤشر كفاية الدخل، أرجع القائلون بعدم كفاية دخولهم الأسباب إلى ارتفاع الأسعار ثم زيادة الاحتياجات، مما ينفي شبهة التمييز الديني فيما يتعلق بمستويات الدخل.

واتضح كذلك تفوق نسبة كبار السن العاملين في القطاع العام أو الحكومي على نسبة الشباب. وهذا له ما يفسره لأن التعيينات في القطاعين العام والحكومي كانت مفتوحة أمام الجميع، ولم تكن هناك أية عوائق أمام التعيين الحكومي، كما أن المرتبات لم تكن متدنية مقارنة بالأسعار في السابق، كما هي عليه في الوقت الحالي.

كما تبين أن ثمة تصوراً عاماً بالحاجة إلى الوساطة للحصول على وظيفة في القطاع العام أو الحكومي، مع نفي وجود تمييز ديني موجه ومقصود من قبل المؤسسة تجاه الشخص المتقدم للوظيفة.

بالربط بين إدراك المبحوثين للاستبعاد الاقتصادي من جهة والمطلب الاقتصادي للأقباط من جهة أخرى يتبين أن النسبة الأعلى (١,٤٠ بالمئة) من المبحوثين استجابت إلى أن التعامل مع هذا المطلب (التعيين في الوظائف العليا للدولة) يتم من خلال ثقافة مجتمعية تحتل على التسامح وقبول الآخر، ولعل لهذه الاستجابة دلالة هامة في التشديد على أن هذا المطلب الاقتصادي لم يأت كنتيجة أو كرد فعل لاستبعاد اقتصادي موجه من قبل الدولة تجاه مفردات العينة بسبب الديانة. كما إن هذه النسبة تؤكد ضعف المجتمع والعلاقات الاجتماعية خاصة وما يعمق هذا الضعف هو استناده إلى أسس دينية. ولكن ذلك لا ينفي وجوب قوة الدولة وحضورها حال التعامل مع هذا المطلب.

وفي محاولة اختبار العلاقة بين الاستبعاد الاقتصادي والمطالب الاقتصادية للأقباط

(٨) Patrick Dattolo, *Determining Sample Size: Balancing Power, Precision and Practicality* (New York: Oxford University Press, 2008).

باستخدام برنامج SPSS، تُظهر النتائج أن بحساب معامل الارتباط لبيرسون، وجد أن حجم معامل الارتباط (- ٠,١٣٩)، وهو علاقة سالبة تنفي فرض الدراسة القائل بأنه بزيادة الاستبعاد الاقتصادي الموجّه للأقباط تتزايد المطالب الاقتصادية. ذلك أن الأقباط لا يرجعون استبعادهم من التعيين في الوظائف الحكومية إلى أسس دينية، ويرون أن تضمين مطلبهم هذا يكون من خلال إشاعة ثقافة مجتمعية متسامحة بدلاً من مطالبة الدولة بتمرير قانون يحدد نسبة معينة للأقباط في الوظائف العامة، خاصة في ظلّ انتماء النسبة الأكبر من العيّنة للعمل في القطاعات الخاصة أو الحرة.. بمعنى آخر، لا توجد علاقة بين إعلاء المطالب الاقتصادية للأقباط وإدراكهم للاستبعاد على أسس اقتصادية، لأن إدراكهم لهذا الاستبعاد يعود إلى أسباب غير دينية، كما أوضحت نتائج استمارة الاستبيان. ومن ثمّ تكون مطالبهم على أسس اقتصادية، كالتعيين في الوظائف الحكومية أو زيادة المرتبات، مطالب مشتركة مع فئات المجتمع الأخرى، وغير مبنية على مرجعية دينية.

٢ - فيما يتعلق ببُعد الاستبعاد الاجتماعي وعلاقته بتضمين المطالب الاجتماعية للأقباط

تضمّن بُعد الاستبعاد الاجتماعي عدة مؤشرات هي: التماسك الاجتماعي ودرجة الانتماء إلى الوطن، وطبيعة العلاقة مع الآخر، ومعوقات الحصول على الحقوق الاجتماعية. وقد كشف التحليل الكمي لاستجابات الباحثين أن حوالى نصف العيّنة من الباحثين ترغب في الهجرة، وأن كلّ هذه النسبة من الشباب، مما يعكس واقعاً مجتمعياً يستوجب الانتباه والتعامل معه من قبل الدولة تفادياً لضرب أو اصر الانتماء الوطني، خاصة في ظلّ الأوضاع الاقتصادية السائدة، من حيث صعوبة ظروف المعيشة وتدني الدخل وصعوبة الحصول على فرصة عمل مناسبة. أما التمييز الديني فليس له تأثير يُذكر.

وفيما يتعلق بمؤشر العلاقة مع الآخر، فضّلت نسبة عالية - خاصة الشباب - التقارب مع المماثلين لهم في الديانة، مما يوحي بأن العلاقة الاجتماعية قلقة ويشوبها خلل، وأن مرتكزات العلاقة الصحية فيما بين المصريين، أيّاً كانت دياناتهم، باتت مهددة.

وبخصوص معوقات الحصول على الحقوق الاجتماعية والخدمات، فقد حصرها الباحثون في سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية والفساد ثمّ سلبية المواطن. ويشهد الواقع الاجتماعي المصري عدم وجود تمييز من قبل الدولة تجاه الأقباط في مجال التعليم.

وللتحقق من طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي والمطالب الاجتماعية للأقباط، باستخدام برنامج SPSS، تبين أنّه بحساب معامل الارتباط لبيرسون، وجد أن حجم معامل الارتباط (- ٠,٣٢١)، وهو قيمة تؤكد فرض الدراسة القائل بأنه بزيادة الاستبعاد الاجتماعي للأقباط تتعالى الأصوات المطالبة بتضمين بعض مطالبهم الاجتماعية. وقد بلغت العلاقة بين الاستبعاد الاجتماعي وكل من مطلب العدالة في الفرص الإعلامية (٠,٠٥٦)، ومطلب الإسراع بإصدار القانون الموحد للأحوال الشخصية لغير المسلمين (٠,١٤٩)، ومطلب حرية التحول الديني (٠,٠٩٤)، وحذف خانة الديانة من البطاقة (- ٠,٢٥) وتعديل المناهج الدراسية

(٠,٥٤)، والالتحاق بكليات الأزهر (- ٠,٠٧). ويعني ذلك أن الاستبعاد الاجتماعي المدرك من جانب الأقباط يستند في تصورهم إلى الاختلاف الديني من ناحية، وإلى حساسية المطالب الاجتماعية/ الدينية المرتبطة بواقعهم الاجتماعي اليومي المعيش من ناحية أخرى.

ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء عدة عوامل: اللجوء إلى استبعاد الذات اجتماعياً بسبب الشعور بالتمييز والخصوصية، وتعالى المطالب الاجتماعية/ الدينية في الآونة الأخيرة، وعلى رأسها الإسراع في إصدار قانون الأحوال الشخصية الموحد لغير المسلمين، خاصة وأنه مطلب يرتبط بالحياة اليومية للمواطن القبطي، فضلاً عن إفساح المجال لتضخم دور المؤسسة الدينية الكنسية مع تراجع دور الدولة الاجتماعي، فتعلت النداءات باستعادة قوة الدولة للتوصل إلى حالة من التوازن في علاقتها بالمجتمع.

٣ - فيما يتعلق ببُعد الاستبعاد السياسي وعلاقته بتضمين المطالب السياسية للأقباط

لقد تمّ قياس هذا البُعد بالاعتماد على مؤشرات العضوية في الأحزاب السياسية، وحق الانتخاب والحق في الترشح، وحرية التعبير عن الرأي. وقد ظهر من الاستجابات أن من لا يمارسون حقّ الانتخاب - وهم أكثر - يفعلون ذلك بسبب عدم الاهتمام بالسياسة، ثمّ عدم الشعور بقيمة صوته، ثمّ الانتماء الديني، مما يدلّ على أن عدم ممارسة الانتخاب لم يأت نتيجة استبعاد من قبل الدولة، وإنما باستبعاد الفرد لذاته.

اتضح أيضاً أن الأغلبية الكاسحة لا تنتمي إلى أية أحزاب، جرّاء عدم الاهتمام بالسياسة وضعف الأحزاب السياسية، ثمّ عدم وجود حزب معبرٍ عن أولوياتها.

كذلك اتضح أن الغالبية العظمى لم يسبق لها التعبير عن الرأي في أيّ قضية سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية في الإعلام الرسمي للدولة، لأسباب ترجع إلى عدم الشعور بقيمة الرأي، أو لأن مهام الحياة لها أولوية، أو لعدم متابعة الإعلام، فيما جاء الانتماء الديني في ذيل القائمة بنسبة جدّ منخفضة.

وقد أظهر اختبار العلاقة بين الاستبعاد السياسي والمطالب السياسية للأقباط، باستخدام برنامج SPSS، تبين بحساب معامل الارتباط لبيرسون، أن قيمة المعامل هي (٠,٠٠٩) وهي قيمة تنفي فرض الدراسة القائل بأنه بزيادة الاستبعاد السياسي للأقباط تتعالى الأصوات بتضمين مطالبهم السياسية. وقد بلغت العلاقة بين الاستبعاد السياسي ومطلب الكوتا (- ٠,٣٢)، ومطلب تأسيس حزب ديني (- ٠,١٢٣)، ومطلب تعديل نصّ المادة الثانية من الدستور (٠,٠٤٤)، ومطلب إصدار القانون الموحد لدور العبادة (٠,٠٣٨). بما يعني أن المبحوثين لا يدركون استبعادهم السياسي على أسس دينية.

إن مطالب الأقباط - المذكورة في الدراسة - ليست مطالب «دينية»، بقدر ما هي مطالب «مدنية» إن جاز التعبير. غير أنّها تكتسي في غالبها الأعم طابعاً دينياً لكون الأقباط «أقلية» عرقية ودينية. هذه الحقيقة تجعل إدراكهم للمشكلات التي يواجهونها مختلفاً عن إدراك

«الأغلبية»، مما يضيف إلى هذه المشكلات الخوف والحذر والسلبية، ويجعلها تبدو، وكأنها، مستحيلة الحل، على الرغم من وجود حلول واقعية لها.

رابعاً: الاقتراب من المنهج

إن دراسة فرضيات البحث ومحاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة تتطلب بالضرورة دراسة طبيعة جدلية العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر. وباستقراء تلك العلاقة وأهم العوامل المؤثرة فيها سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، ينكشف جلياً أهم المعوقات الموضوعية والذاتية أمام تضمين مطالب الأقباط، وهنا يجد القارئ نفسه أمام مستويين للتحليل:

– مستوى الدولة، ويرتبط بتاريخها، وطبيعتها، وشكل نظامها السياسي. ومن ثم فإن ما قد تعانيه الدولة من غياب للشرعية، وتفشٍ للفساد، وغياب للتعددية الحقيقية، ينتج منه عدم تجانس في التركيبة المجتمعية وسيطرة الولاءات الفرعية.

– مستوى المجتمع المعبر عن مجمل العلاقات التي يدخل فيها الأفراد والجماعات التي يمكن أن تأخذ شكلاً إرثياً كالقبائل والعشائر، أو شكلاً طوعياً كالجمعيات الأهلية. المجتمع هو مجال التفاعل الإنساني في سائر المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

نظرياً: نجد لتفسير العلاقة بين الدولة والمجتمع خمس محطات أساسية:

– محطة توماس هوبز، حيث المطالبة بالدولة القومية كآلية لضبط المجتمع المتشردم وحمايته من حرب الكل ضد الكل.

– محطة الدولة الحديثة، التي بدأ الكلام عنها في القرن السادس عشر وعمدت إلى طمس الاختلافات ولجأت إلى فرض التجانس على المجتمع.

– محطة الدولة التي تعترف بالتنوع في إطارها وليس فقط التجانس، ومن ثم تشجيعها لأحياء الثقافات والهويات المتعددة داخلها.

– محطة الدولة المتراجعة التي تبرز نتاج صعود الكيانات الأولية والمحلية على حساب البعد القومي.

– مفهوم التمكين المتبادل وفقاً لما أشار إليه كتاب **قوة الدولة والقوى الاجتماعية** (*State Power and Social Forces*)^(٩) الذي يبني فيه مغدال، أحد المؤلفين، نظريته على فرضية رئيسية، ألا وهي أن الدولة ما هي إلا جزء من المجتمع، وأن أي دولة – سواء ديمقراطية أو ديكتاتورية – لا يمكن عزلها عن المجتمع.

Joel S. Migdal, Atul Kohli and Vivienne Shue, eds., *State Power and Social Forces: Domination (٩) and Transformation in the Third World*, Cambridge Studies in Comparative Politics (Cambridge, [UK]; New York: Cambridge University Press, 1994), «Introduction», pp. 1-4.

● حالة مصر

١ - عند محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي للدراسة، تبرز الحيرة بين إلقاء اللوم على الدولة وحدها، بسبب محورية دورها وعدم القدرة على الوفاء بـ «مطالب الأقباط»، والمجتمع الذي هو جزء من الأزمة وجزء من الحل؛ فهو جزء من الأزمة لأنه مضطرب اجتماعياً وقيماً ويحوي في بنيته بذور التفرقة، وهو جزء من الحل لأن الدولة تأتي في سياق مجتمعي لا يمكن أن تنفصل عنه.

تبدو ثنائية «الدولة الضعيفة - المجتمع الضعيف» مدخلاً ملائماً إلى تفسير حالة العلاقة بين المجتمع والدولة في مصر؛ فالدولة الضعيفة، المتوحشة، أصبحت عاجزة عن مواجهة مجتمعها، مما أسهم في اغتراب المجتمع الذي تتجذر فيه ثقافة اللامبالاة.

٢ - يشير تأمل الحالة المصرية بوضوح إلى أعراض مَرَضِيَّة تَمَسُّ مختلف جوانب البناء الاجتماعي والسياسي عموماً، وخاصة تلك التي أصابت مَوَحَّدات النسيج المصري، مما يحتم الإقرار بالمشكلات، ولكن في أحجامها الحقيقية بدون تفريط أو إفراط، وبدون تهوين أو تهويل. ويأتي في قمة هذه المشكلات فصل مشاكل المصريين الأقباط بناء على الصفة الدينية «قبطي» مما يعيد إنتاج مفهوم الأقلية، ويغذي الوعي بالمغايرة الدينية. فالمهمة الرئيسية لأي دولة هي توفير الأمن للمواطن وتحقيق الانسجام الوطني والوفاق القومي. وهي الدولة التي يدين المواطن لها بالولاء والانتماء لأنه يشعر في كنفها بحريته الفردية وبقدرته على الاختيار.

٣ - إن تأكل العلاقة بين المجتمع والدولة في مصر بات سمة من سمات الحالة المصرية. بل إن ثنائية «الدولة الضعيفة - المجتمع الضعيف» تبدو مدخلاً ملائماً إلى تفسير حالة العلاقة بين المجتمع والدولة في مصر^(١٠). وفي هذا الصدد يمكن التفرقة بين الدولة القوية (Strong State) التي تتكامل مع المجتمع، والدولة المتوحشة (Fierce State) التي تبرز الفروق بين قوة الدولة ودولة القوة، والتي تجسد الفشل في اقتحام مجتمعها^(١١). هذه الدولة الضعيفة المتوحشة أصبحت عاجزة عن مواجهة مجتمعها، مما أسهم في اغتراب المجتمع الذي تتجذر عنده ثقافة اللامبالاة^(١٢). ولكن هذا لا يعني جمود العلاقة بين الطرفين لأنها تنطوي في الوقت الراهن على الكثير من عناصر الديناميكية والحراك.

A. Richards, «The Political Economy of Dilatory Reform: Egypt in the 1980s», *World Development*, vol. 19, no. 12 (1991), pp. 1726-1727.

N. Ayubi, «Government and the State in Egypt Today», paper presented at: *Egypt under Mubarak* (Conference), edited by Charles Tripp and Roger Owen (London; New York: Routledge, 1989), p. 18.

Ninette S. Fahmy, *The Politics of Egypt: State-Society Relationship* (London: Routledge (١٢) Curzon, 2002), p. 255.

ولقد أدى انفصال الدولة عن المجتمع إلى ظاهرة خصام الدولة مع المواطنين غير السياسيين، نتيجة فرض «هيبة» الدولة على المجتمع، واستقرار التبلد والجمود في السياسة، وغياب الرقابة السياسية الجادة على الأداء العام وعلى مؤسسات الدولة.

وعلى الجانب المجتمعي اندلعت انتفاضات غير سياسية كنتاج للسياسات الاستيعادية وغياب سيادة القانون. فهنا يجتهد كل مواطن على طريقته لبناء دولة موازية لا تحمل سوى عوامل الفوضى وعدم الاستقرار.

٤ - لا تتحمل الدولة وحدها مسؤولية ضعف المجتمع، بل يشاطرها في تحمل المسؤولية المجتمع ذاته وما فيه من علاقات وقيم قد تؤثر بالسلب في طبيعة سياسات الاستبعاد والتضمين في مصر. فعلى خلفية معيشة المصريين لخبرة الاستبعاد، تكون لدى مختلف الجماعات إحساس عميق بالإحباط واليأس والتفوق حول الذات واللجوء إلى العنف، ومن ثمّ الاتجاه نحو الدين الذي يتميز بشموله الجوانب الروحية والتعبدية والسلوك والحياة اليومية، وذلك للتخلص من التوتر والقلق والشعور، وإشباع الحاجة للعلاقات والارتباط بالآخرين. لهذا يمكن تحليل طبيعة المجتمع المصري في ضوء عزلته، ثمّ اندفاعه إلى تكوين مجتمع بديل من الأفكار والرؤى لحلّ مشكلاته، كلّ في دائرته، حتّى وإن كانت ضدّ المجتمع الأكبر. كلّ هذا يعبر عن الاختلالات البنائية في النظام الاجتماعي المصري، لأن العلاقة بين القيم الاجتماعية السائدة والتركيبية الاجتماعية تؤثر في درجة الاستقرار الاجتماعي ووحدة الجماعة^(١٣).

خامساً: التساؤلات الفرعية وحالة الدراسة

طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات، أهمها:

١ - هل تؤثر التفاعلات السياسية في العامل الديني، أم يؤثر العامل الديني في التفاعلات السياسية؟

وفي محاولة للإجابة عن هذا التساؤل، تعرضت الدراسة لطبيعة العلاقة بين الدين والدولة في مصر، وتوصلت إلى نتيجة أن «الخط الفاصل» بين الدين والدولة ليس خطأ مستقيماً^(١٤)، ولكنه خطأ في صعود وهبوط تبعاً للظروف الاجتماعية والدينية والتاريخية المتغيرة التي يمرّ بها أيّ مجتمع. ومصر ليست استثناء من ذلك، فالدولة المصرية هي التجسيد المؤسسي لوحدة الجماعة الوطنية، وهي أيضاً تعبير عن تناقضاتها الطائفية، وهي الآلية السياسية لمعالجة هذه التناقضات، ومن هنا كانت الأزمة الطائفية أزمة للدولة

(١٣) برهان غليون، اغتيال العقل: محنة الثقافة العربية بين السلفية والتبعية (القاهرة: مكتبة

مدبولي، ١٩٩٠).

(١٤) Mary Theresa Moser, «Revising the Constitution?: The Problem of Religious Freedom»,

Journal of Religious Ethics, vol. 16, no. 2 (March 2001), pp. 324-245.

المصرية ذاتها، ومن هنا أيضاً كان التفاعل والتقاطع بين المجالين الديني والسياسي.

٢ - من يؤثر في الآخر في مصر، الدين أم السياسة؟

يمكن الإشارة بوضوح إلى دور الدين في التأثير في التفاعلات السياسية، ولجوء السياسة أحياناً لاستخدام الدين من أجل مصلحتها، خاصة في ظلّ هشاشة الدولة وغياب رسالتها الثقافية. ولهذا يمكن النظر إلى الحركات الاحتجاجية والاعتصامات على أنّها نتاج ضعف المجتمع والدولة على حدّ سواء. فالدولة شغلها الشاغل هو الحفاظ على صورتها السياسية والحفاظ على الأمن السياسي، بينما للمجتمع ثقافة أخرى بعيدة عن هذا الهم الأكبر للدولة.

لقد أصبحت التفاعلات الدينية هي المؤثرة في التفاعلات السياسية في ظلّ المصلحة السياسية للنظام، وفي ظلّ ثقافة التدين الشكلي والمتاجرة بالدين، مما جعل المشكلة الطائفية تزداد خطورة وتفاقماً. وهذا لا ينطبق على العلاقات الإسلامية - المسيحية بقدر ما ينطبق على علاقة السلطة بمواطنيها المصريين التي باتت علاقة شكلية مفرغة من أيّ تواصل سياسي حقيقي، بدليل تفاقم مشاكل المواطنين على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

٣ - هل ينطبق مفهوم الأقلية على الأقباط؟

بالنظر إلى مفهوم «الأقلية» ومدى انطباقه على الأقباط، بما يعنيه من الكثرة والقلّة العددية، يمكن القول إنهم أقلية في المجتمع المصري بمعيار الدين، لكنهم ليسوا أقلية في المجتمع من منظور التعامل الأهلي بين أفرادهم أو من منظور الاستبعاد، فهم ليسوا أقلية بهذا المعنى، بل هم منتشرون إقليمياً، وليس لهم تركيز جغرافي محدد، كما أنهم منتشرون في الجُرف والمهَن المختلفة بغير أن يكون لهم أيضاً وضع متميز سوى بفروق كمية لا ترسي أساساً اجتماعياً تمييزياً خاصاً بهم. كما أنهم منتشرون في التشكيلات الاجتماعية المختلفة بحيث يمكن إدراج الأقباط كجماعة داخل الجماعة السياسية المصرية بدون قيود أو أسس استبعادية على قواعد دينية.

٤ - كيف يمكن توصيف طبيعة العلاقة بين الدولة والكنيسة؟

هناك علاقات ملتبسة بين الدولة والكنيسة، وبالتالي بين الدولة والأقباط، حيث نجد تأييداً للنظام السابق بوصفه حامياً للأقباط، وفي الوقت نفسه إدانة له لتفريطه في حقوق الأقباط أو لأنه غير جاد في حلّ مشكلاتهم. كذلك هناك آراء مع بقاء النظام السابق بدعوى أنّه أفضل للأقباط رغم الشكاوى الدائمة مما يعانون. لهذا تغيرت لهجة الخطاب بين الأقباط والدولة منذ أحداث الكشف الأولى والثانية، وقد ساعدت موجة مظاهرات ٢٠٠٥ على تكريس أسلوب التظاهر والاحتجاج، كما شجّعت زيادة مساحة تغطية الأخبار في وسائل الإعلام كلّ طرف على التعبير عن شكواه ورأيه بجرأة.

٥ - هل ساهم الخطاب القبطي تحديداً في تكريس الانقسام والتشردم المجتمعي على أساس الدين؟

يمكن القول إن الأقباط والدولة يرضيهما وجود خطاب كنسي قبطي^(١٥)، إلا أن ذلك يرفضه العديد من الأقباط الذين يرغبون في وجود خطاب مصري جامع غير مبني على الهوية الدينية. ولكن يجب التفرقة بين أمرين: أولهما أن خطاب الكنيسة هو خطاب قبطي، ويجب أن يكون موجهاً إلى «شعب الكنيسة»، وهذه هي وظيفته بدون أن يكون في هذا أي عيب، خاصة وأن الإنجيل نفسه يأمر بالدعوة للحاكم وعدم الخروج عليه، وهنا لا يتسم الخطاب القبطي بأي سمات سياسية. فالكنيسة - أو جماعة

المؤمنين - لا توجد إلا بوجود جماعة مترابطة، وهذا لا يؤدي إلى مشكلة في المجال الاجتماعي والسياسي، إلا إذا كان المجالان في حالة معاناة. كما أنه باستقراء التاريخ يلاحظ أن الجماعة القبطية في مصر دائماً تظهر وتعلن أنها جماعة وقبطية، وهذا أمر لا غضاضة فيه. أما الأمر الآخر فمؤداه تحول الخطاب الكنسي الديني إلى خطاب سياسي، فهنا يبدأ الخطر لأنه يعني ببساطة انتقال التمييز الخاص للأقباط من الدين إلى المجال

من أهم مكتسبات «ثورة» يناير خروج أقباط مصر من العزلة إلى الحياة السياسية خارج أسوار الكنيسة، ليشاركوا ويدافعوا عن قضايا وطنهم ويعلنوا مطالبهم، التي كثيراً ما طالبوا سابقاً بتحقيق تقدم ملموس فيها.

السياسي. ذلك أن تمدد الخطاب المسيحي خارج الإطار الديني يكرّس ما يمكن تسميته بـ «الخصوصية الثقافية للأقباط» بعيداً عن المشترك العام للثقافة المصرية.

وفي ضوء ما أظهره تحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع في مصر من أنها علاقة مركبة وليست بسيطة، تظن الباحثة أن الدولة متغلغلة أمنياً ومسيطرة بالمعنى الأمني، مما ضرب ما يمكن تسميته بـ «المؤسسية المجتمعية» في المجال العام. من ناحية أخرى تبدو الدولة ضعيفة سياسياً، بدليل أنها لا تحرك المجال السياسي وليست عنصراً فاعلاً أو نشطاً في هذا المجال وتفاعلاته. ومن ناحية ثالثة يعاني المجتمع الضعف والتفكك من منظور قدراته على مواجهة الدولة، لكنه يبدو قوياً ومتماسكاً من ناحية قدراته على تحديد هويته وثقافته وتفضيلاته. من ناحية رابعة يعاني المجال المشترك بين الطرفين - المجال السياسي - جموداً وركوداً لدرجة لم يشهدها تاريخ مصر الحديث من قبل؛ من ناحية خامسة يبدو أن تأثير النظام السياسي والدولة في المجتمع غائب أو شبه غائب من جهة أن الدولة لا تصنع توجهات المجتمع ولا تكاد تؤثر فيها، فهي مستقلة استقلالاً كاملاً عن المجتمع الذي يعاني ضعفاً مؤسسياً في المجال

(١٥) يجب التفرقة بين الخطاب القبطي المعلن الموجه إلى المجتمع والخطاب المختلف عن الأول والموجه إلى الذات؛ أي أن هناك خطابين: خطاب داخل الكنيسة وخطاب خارجها... مما كرّس ما يمكن تسميته بـ «تركيبة اجتماعية للأقباط» تركن إلى العزلة وعدم كشف الذات أمام الآخر. كما إن معرفة المسيحي عن المسلم وليس المسلم عن المسيحي قد أحاطت «الأقلية» بالغموض، ومن ثم قلق «الأغلبية» من هذا الغموض.

العام بخلاف المجال الاجتماعي والديني والاقتصادي الذي يتشكل فيه مجتمع يحافظ على توجهاته وتماسكه بعيداً عن الدولة. هذا الوضع كرّس حالة عدم الانتماء إلى الهيئة الاجتماعية وكراهية الآخر واللجوء إلى العنف في معاملة الآخر، ممّا قد يدمّر عناصر «القومية» المصرية، ويضرب أواصر الأمة الواحدة.

فإذا استمرت العلاقة بين الدولة والمجتمع على وضعها الحالي، ستخرج الجموع المستبعدة في ثورة لن تدمر الدولة فحسب، بل ستدمر البنية المجتمعية ذاتها أيضاً. هذه الجموع خرجت بالفعل ليس استناداً إلى أسس دينية، وإنما بصفتها جموعاً مستبعدة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وفقاً لأحداث كانون الثاني/يناير ٢٠١١، التي أبرزت تآكل المجال المشترك بين كل من المجتمع والدولة.

سادساً: نتائج ثورة يناير

نتج من «ثورة» يناير خروج جموع الشعب المصري عن صمتها بعد قمع استمرار النظام في ممارسته ثلاثين عاماً، بنى فيها شرعيته على غير إرادة الشعب الذي انتفض من أجل حريته وكرامته. وكان الأقباط جزءاً من الشعب الذي خرج عن صمته ليعبر عن غضبه خارج أسوار الكنيسة بعد أن كانت الناطقة باسمه في تفاوضها مع النظام السابق. ولعل خروج الأقباط للتظاهر والاعتصام في ماسبيرو بعد أحداث كنائس صول وأمبابة والمريناب كان تدشيناً لهذا الانفصال السياسي عن السلطة الكنسية. كما ساهمت «الثورة» في تشكيل العشرات من التنظيمات والتشكيلات والاتحادات القبطية التي لم تتبلور أهدافها بعد على المستوى السياسي، لكنّها تؤكد الاستقلالية عن الكنيسة والانفصال السياسي عنها. لذلك سوف تظل أهم مكتسبات «ثورة» يناير خروج أقباط مصر من العزلة - التي فرضها عليهم النظام البائد - إلى الحياة السياسية خارج أسوار الكنيسة ليشاركوا في الثورة وليدافعوا عن قضايا وطنهم وليعلنوا عن مطالبهم التي طالما طالبوا بتحقيق تقدّم ملموس فيها.

لقد أظهرت «ثورة» يناير نتائج عدة فيما يتعلق بوضع الأقباط بين المجتمع والدولة في مصر

١ - إن مشكلة الأقباط ليست دينية بالأساس، بل هي مشكلة سياسية في المقام الأول، فقد كان النظام السابق يستخدم الملف الطائفي لخدمة أهدافه والحفاظ على دعم الكنيسة لشرعيته المتهاوية من خلال خلق أزمة مجتمعية على مستوى العلاقات الدينية بين المسلمين والمسيحيين. فالنظام السلطوي تحت حكم مبارك كان نظاماً ضعيفاً رخواً غير شرعي، لجأ إلى استخدام الدين من خلال السيطرة على المؤسسات الدينية في ظلّ محورية دور الدين وسيطرة هذه المؤسسات على المجتمع، الأمر الذي أعطى سلطة لرجال الدين بشكل عام ولبابا الكنيسة بشكل خاص، بل وخلق مؤسسة دينية كنسية موالية تغلق المجال العام أمام الجدل والخيارات والبدائل المتاحة، الأمر الذي خلق جماعة دينية منعزلة، وكرّس استقطاباً دينياً مسيحياً لمواجهة الاستقطاب الديني الإسلامي.

٢ - إن الأقباط هم الذين فضّلوا استبعاد ذاتهم سياسياً، كما أنهم لا يدركون أنفسهم كمستبَعدين اجتماعياً من قبل الدولة لأنهم فضلوا الانسحاب على المستوى المجتمعي والانغلاق لأسباب عدة. ولكن بعد الإطاحة برأس النظام السابق، كسر الأقباط حاجز الخوف واندمجوا في الحياة السياسية والاجتماعية المصرية، بل وانفصلوا عن الكنيسة سياسياً بعدما كانوا يحتمون بأسوارها في مواجهة كل من النظام والمجتمع.

٣ - إن العلاقة بين الأقباط والنظام يجب أن يُنظر إليها في التحليل من منظور ثلاثي الأبعاد: النظام - الكنيسة - الأقباط، خاصة وأن طبيعة النظام السياسي المصري - قبل كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أو بعده - تدفع به لتبني شكل علاقة معين مع المؤسسة الدينية الكنسية، الأمر الذي ينعكس على الأقباط كما تعامل النظام السابق معهم ككتلة واحدة متجانسة يمثلها البابا شنودة سياسياً ودينياً. لقد ساعدت عوامل من قبيل الشخصية الكاريزمية للبابا شنودة الثالث والتخوف من البديل الإسلامي حال انهيار نظام مبارك على قبول الأقباط اختزالهم في شخص رأس الكنيسة دينياً وسياسياً، على الرغم من الرفض لطبيعة العلاقة بين الكنيسة والنظام من جانب عدد من الناشطين العلمانيين الأقباط^(١٦).

٤ - إن أحداث يناير أبرزت فشل سياسة «فرق - تسدّ» وحطمت أسطورة أن النظام السابق هو أفضل المدافعين عن المسيحيين، خاصة بعد إثارة العديد من التساؤلات مع اختفاء قوات الأمن والحراسة من أمام الكنائس، ومع هذا لم يقع حادث اعتداء واحد على دور العبادة القبطية، ومرت أيام الاحتجاجات بدون أية أحداث طائفية تستهدف الكنائس أو الأقباط، على الرغم من حالة الانفلات الأمني التي شهدتها المجتمع بكُل طوائفه وفئاته والتي عمّت أرجاء مصر. لذلك كان من أبرز لافتات ميدان التحرير: «دماء الكثير من الأقباط سالت في عهد مبارك، إرحل عن مصر»، و«المسيح سيمنحنا حياة أفضل، إرحل يا مبارك حتّى نحصل على هذه الحياة»^(١٧)، الأمر الذي يدل على أن الأقباط نجحوا في الخروج من العزلة بعدما وضعوا «الوطن» قبل «الكنيسة».

٥ - لعل من أهم الملاحظات على وضع الأقباط في إطار المرحلة الانتقالية، التي اتسمت بتواتر الأحداث الطائفية ضدّ الأقباط - سواء عنف موجّه أو حرق كنائس أو استهداف

(١٦) لم يستمرّ الهروب إلى الكنيسة طويلاً، خاصة بعد تزايد أعمال العنف ضدّ الأقباط خلال العامين الأخيرين من حكم مبارك، وخاصة أحداث نجع حمادي ٢٠١٠ وتفجير كنيسة القديسين مطلع ٢٠١١، واستمرار سياسات النظام في ترديد أن الهجوم من صنع قوى خارجية تستهدف زعزعة استقرار مصر، مما أدى إلى اعتراض أبناء الكنيسة على موقفها الضعيف. وتعد هذه الخطوة اللبنة الأولى لانفصال الأقباط عن كنيستهم سياسياً، خاصة بعد الموقع الإلكتروني الذي أسسه شباب من الأقباط بعنوان «الأقباط قالوا كلمتهم. محمّد البرادعي رئيساً لمصر»، وأيضاً بعدما بدأ عدد من الحركات المدنية ومجموعة من الأقباط المستقلين في الخروج على الكنيسة بشعارات مناهضة لمبارك بل وللبابا نفسه في القاهرة والإسكندرية، في حين انتقدتهم البابا ونبههم إلى ضرورة التخفيف من لهجتهم لأن العبارات التي استخدموها «تخل بكُل القيم والأعراف السلوكية».

ممتلكات الأقباط، هي استمرار غياب دور الدولة في التعامل مع الأزمات الطائفية وانتهاج ذات السبل التي كان يتبناها النظام السابق من جلسات عرفية وحلول سطحية تتوقف على ذهنية المتفاوضين والوسطاء، وتكرس معنى عجز الدولة وأجهزتها الأمنية والقضائية والإدارية عن تطبيق القانون الرسمي. فانتقل التعصب من جماعات متطرفة إلى قطاعات من الشارعين القبطي والإسلامي، برزت في الشعارات المستخدمة والتراتيق على صفحات التواصل الاجتماعي، وصارت هناك احتقانات حقيقية تجاهلتها الحكومة، وسطحها الإعلام الرسمي، وعقدتها طريقة الأجهزة الأمنية ومعالجاتها الخاطئة.

٦ - تجدد التقارب بين الكنيسة والنظام في مواجهة التنظيمات القبطية، ولعل من

بعد رحيل البابا شنودة، سيصعب على البابا الجديد دخول الساحة السياسية بمشروع جديد، لكنه سيرث مشروعاً سياسياً مثقلاً، يحتم عليه التعامل مع تيارات الإسلام السياسي والانفتاح عليها.

أبرز مظاهر ذلك الجلسات التي كانت تتم بين قادة وكنهنة الكنيسة، وأعضاء المجلس العسكري لاحتواء الأزمات المتكررة ومطالبة المعتصمين الأقباط بفرض اعتصامهم. ويرجع هذا التقارب إلى عدد من الأسباب مثل: وجود قيمة عليا مشتركة بين المؤسسة الدينية الكنسية والنظام في مصر بعد الثورة، وهي قيمة الاستقرار والحفاظ على الوضع الراهن، ومحورية دور الدين على المستويين المجتمعي والثقافي، الأمر الذي دفع النظام في مصر بعد كانون الثاني /

يناير ٢٠١١ إلى التعامل مع الكنيسة مباشرة، بدلاً من التعامل مع التنظيمات والائتلافات القبطية بمختلف توجهاتها وتياراتها، وهو الأمر الذي اتبعه النظام السابق ونجح فيه.

٧ - وفقاً لنتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر، تأكدت مخاوف الأقباط من أن بديل نظام مبارك هو حكم الإسلاميين. وهنا تتعين الإشارة إلى أن خوف الأقباط ليس من الإسلام لأنه جزء من المرجعية الشرعية للنظام السياسي بأكمله، ولكنه من تيار الإسلام السياسي، خاصة في ضوء بعض تصريحات التيارات الإسلامية، كالحديث عن الجزية ونظام الملة ومصطلح أهل الذمة... الأمر الذي يشكل خطورة على حرية الاعتقاد والحريات بشكل عام. وأيضاً في ضوء التساؤل المثار حول شعار «الإسلام هو الحل» كما تطرحه جماعة الإخوان المسلمين، بما يعني أن الإسلام يقدم حلاً متكاملاً لكل المشكلات والمعضلات في كافة مناحي الحياة المصرية، فهل سيكون الحل الإسلامي واحداً من بدائل عدة للحلول وليس كل الحلول؟ هل سيتم تصنيف الاختلاف بين الحل الإسلامي والحلول الأخرى على المستوى الديني أم على المستوى السياسي؟

٨ - إن ما تشهده مصر من متطلبات، ككتابة دستور جديد ووصول رئيس من مرجعية إسلامية إلى الحكم، يدفع بكل من النظام والكنيسة إلى البحث عن قراءة جديدة لشكل التعامل بينهما بعد رحيل البابا شنودة، خاصة مع تآكل دور الدولة وغياب مفهوم دولة القانون الذي دفع بالجميع إلى تكويناتهم الأولية بحثاً عن الحماية، الأمر الذي يمثل

تحدياً أساسياً أمام البابا الجديد الذي سيصعب عليه دخول الساحة السياسية بمشروع جديد، ولكنه سيرث مشروعاً سياسياً مثقلاً سيتعامل معه ويحتم عليه التعامل مع تيارات الإسلام السياسي والانفتاح عليها. فالحديث يتناول مؤسسة عتيقة تحكمها التقاليد والفكر اللاهوتي، ومن الطبيعي أن تستوقفها إشكاليات التأقلم مع المستجدات الطارئة في إطار المرحلة الانتقالية، لأن الكنيسة القبطية الأرثوذكسية ما هي إلا جزء من كل في ظل الظروف السياسية التي تمر بها مصر.

ولا تقتصر تحديات الكنيسة والبابا القادم على التحديات السياسية، فبالطبع هناك أمور دينية واجتماعية يجب التعامل معها، مثل تلك المتعلقة بالشؤون المسيحية الصرفة كقضايا الزواج الثاني، والعلاقة مع شعب الكنيسة، وجماعات أقباط المهجر الضاغطة على الكنيسة،... كلها مستجدات تواجهها الكنيسة في بيئة انتقالية - سياسياً ومؤسسياً - ومناخ شديد التوتر والتعقيد.

سابعاً: توصيات الدراسة

على خلفية التحليل السابق، والاستنتاجات الآنفه البيان، تتقدم الباحثة بمجموعة من التوصيات والمقترحات:

١ - تمرير اقتراح القانون الخاص بتجريم الإساءة للأديان، ازدرائها، بحيث تكون عقوبتها السجن المشدد أو الغرامة المالية، وهو الاقتراح الذي قدّمه خالد محمد زردق، النائب ووكيل اللجنة الدينية بمجلس الشعب ٢٠٠٥، للحفاظ على السلام الاجتماعي بشرط تطبيقه - حال صدوره - بصورة فعالة.

٢ - تمرير مشروع قانون حظر التمييز بين المواطنين، الذي قامت بتقديمه أ. منى ذو الفقار، المحامية، إلى المجلس القومي لحقوق الإنسان، ضماناً لتكافؤ الفرص، وحظر التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة أو الأصل أو المكانة الاجتماعية أو الظروف الصحية، مع تحويل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص بمفهومها العام إلى قواعد تشريعية تفرض التزامات محددة، وتضع عقوبات على مخالفيها من خلال آليات مؤسسية فعالة للرقابة على تنفيذ القانون.

٣ - استحداث مقرر عن «سماحة الأديان» ضمن المناهج الدراسية بجميع المراحل التعليمية لتأصيل مشاعر الوحدة بين أبناء الوطن، على أن تُدرّس داخل الفصل الواحد وقاعات المحاضرات الملامح الرئيسية لسماحة الدين الإسلامي، والدين المسيحي، مع التركيز على القيم المشتركة بين العقيدتين. وبهذا تتجذر فكرة الاحترام المتبادل، والاعتراف بالاختلاف والغيرية، مع التكتاف في حفظ الحقوق والواجبات، ومنع أي استبعاد، مهما تكن مظاهره، والتشديد على توحّد الهوية الوطنية للمواطنين رغم اختلافاتهم.

٤ - تكوين لجنة تُعنى بشؤون الأديان من المسلمين والمسيحيين، وتضم ممثلين عن الجهات الحكومية والدينية التي تعنى بإدارة الملف الديني، لحل المشاكل الطائفية من دون تهوين أو تهويل، مع تحصين العمل ضد الانقسامات. وتتمتع هذه اللجنة بصلاحيات

تنفيذية، وليست استشارية، خاصة في ظل غياب الجهة المرجعية الواحدة التي تتولى إدارة ملف العلاقات الإسلامية - المسيحية.

٥ - الأخذ بفكرة أحد المعنيين بملف المواطنة والوحدة الوطنية، وهي استحداث لجنة تعمل كآلية «تليين» الثقافة الاجتماعية المانعة، وامتصاص التوتر، واستعادة روح الاندماج الوطني. على أن تتخذ هذه اللجنة من المادة ٤٦ من دستور ١٩٧١ مرجعية لها، وأن تكون مهمتها التعاطي مع حالات التحول الديني بحيادية وموضوعية، مع الأخذ في الاعتبار الإشكاليات التي تترتب عليها. وتضم هذه اللجنة عناصر تمثل القضاء والمؤسسة الدينية الإسلامية، والمسيحية، والبرلمان، والجهات الإدارية المعنية، والإعلام، بالإضافة إلى بعض الشخصيات العامة، على ألا تزيد على ١٥ عضواً مشهوداً لهم بالمعرفة والخبرة والنزاهة والوطنية، ويشارك البرلمان ورئيس الدولة في اختيار هؤلاء الأعضاء، وبالتالي تكتسب اللجنة صفة مركبة: سيادية وتمثيلية^(١٨).

٦ - اعتماد الأساليب العلمية لمواجهة الاستبعاد من خلال وضع تعريف له، وإعداد قائمة بعناصره ومفرداته والأضرار الناجمة عنها للأفراد والجماعات، ومسار النزاعات التي قامت بسببها، والتعاون مع منظمات حقوق الإنسان في القضايا الخاصة بالاستبعاد من خلال تبادل المعلومات وتنسيق المواقف، ثم ظاهرة الاستبعاد في مصر بمختلف جوانبها، ومراجعة القوانين واللوائح والوثائق القانونية المعمول بها في مصر، واقتراح التعديلات المطلوبة، إن وجدت^(١٩)، خاصة وأن الاستبعاد يشطر المجتمع ويكرس ثقافة الفرز ثم العزل، ثم البتر الكامل، مما يعصف بأسس الوطن الذي ترسخ عبر التاريخ.

٧ - إنشاء مركز للإنذار المبكر بالأزمات الطائفية، بحيث يسهم في رصد وتحليل أية ظواهر قد تؤدي إلى توترات طائفية، ويمد صانع القرار والنخبة السياسية الحاكمة والمعارضة، والمواطنين عموماً، بالمعلومات والأفكار التي تحول دون وقوع الأزمات. فمشكلات الحاضر - بل والمشكلات الجديدة التي سيأتي بها المستقبل - لا تُحل بعصاً سحرية، أو بمعالجة ظاهرية، بل بمجهود مشترك ودائم، فقيمة المواطن تتوقف على قدر مشاركته.



لقد أكدت الدراسة في شقها الميداني أن الحاجة ماسة إلى حوار إسلامي - مسيحي «تضميني» بيدد الهواجس المتبادلة، ويقدم حلولاً مبتكرة لأزمات حياتية مشتركة ذات جذور دينية، ولن يتحقق ذلك إلا في ظل دولة ديمقراطية مستقرة تتأسس على مبدأ الثقة في مؤسسات العدالة، واحترام الصالح العام لجموع المواطنين، وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال مشاركة الأفراد، بعيداً عن حالة الاغتراب التي يعانيها كثيرون، واتساق البناء

(١٨) سمير مرقص، «لجنة ال ٤٦»، الوفد، ٢٨/٨/٢٠٠٧، ص ٣.

(١٩) نبيل عبد الفتاح، سياسات الأديان: الصراعات وضرورات الإصلاح (القاهرة: دار ميريت للنشر،

٢٠٠٣)، ص ٣٠٧.

السياسي مع البناء الاقتصادي - الاجتماعي، لأنه كلما كان هناك اتساق زاد انتماء المواطن، وبرزت فعاليته، وفي المقابل، كلما ضعف الاتساق أو غاب، تتعثر العملية الديمقراطية ويزداد الولاء إلى الانتماءات الأضيق، ويتبلور الاستقطاب ويتلاشى الطابع التعددي لصالح الأحادية، وتبرز العزلة، ويتكرس الاستبعاد، فضلاً عن اقتناع «الأغلبية» بأن مسؤوليتها تتضخم بضخامة حجمها، وأن ميزتها تقوم في آخر الأمر على النوع وليس على الكم، وهذا هو الضامن الأقوى للانسجام الاجتماعي القومي المنشود □

ملحق: استثمار البحث

تهتم هذه الدراسة بمعرفة آراء المواطن القبطي العادي في بعض الأمور، كآرائه في المشاركة السياسية للأقباط، والتعيين في الوظائف العليا، والقانون الموحد لدور العبادة... هذا الرأي له قيمته، وسوف يساعد على الحكم على هذه الأمور حكماً واقعياً وثيق الصلة بوضع الأقباط الفعلي في مصر. علماً بأن بيانات هذه الاستمارة لن تستخدم إلا في أغراض البحث العلمي.

أولاً: البيانات الأساسية:

١ - السن:

- ١. أقل من ٢٠ ()
- ٢. ٢٠ - ٣٠ ()
- ٣. ٣٠ - ٤٠ ()
- ٤. ٤٠ - ٥٠ ()
- ٥. أكثر من ٥٠ ()

٢ - النوع:

- ١. ذكر ()
- ٢. أنثى ()

٣ - الحالة المهنية:

- ١. أعمل ()
- ٢. لا أعمل ()

٤ - قطاع العمل:

- ١ . حكومي ()
- ٢ . عام ()
- ٣ . خاص ()
- ٤ . حر ()

٥ - الحي السكني:

٦ - المستوى التعليمي:

- ١ . تعليم متوسط ()
- ٢ . ثانوي ()
- ٣ . جامعي ()
- ٤ . عالي ()

فيما يلي مجموعة من الأسئلة التي يختلف الناس في رأيهم فيها، وأود معرفة إجابتك عن كل سؤال منها بأن تضع علامة (٧) أمام البديل الذي يعبر عن رأيك:

ثانياً: محور الاستبعاد:

١ - إدراك الاستبعاد الاقتصادي:

١ - هل تعمل أو تشغل وظيفة في القطاع العام أو الحكومي؟

- ١ - نعم (إذهب إلى السؤال التالي) ()
- ٢ - لا أعمل (إذهب إلى السؤال ٤) ()

٢ - هل واجهت صعوبة في الحصول على هذا العمل؟

- ١ - نعم واجهت صعوبة في الحصول على هذا العمل (إذهب إلى السؤال التالي) ()
- ٢ - لا لم أواجه صعوبة في الحصول على فرصة العمل . ()
- ٣ - كانت هناك بعض الصعوبات ولكن حصلت على الوظيفة عن طريق الوساطة . ()

٣ - إذا كنت واجهت صعوبة، فهل هذا يرجع إلى:

- ١ - كثرة عدد المتقدمين لشغل هذه الوظيفة؟ ()
- ٢ - قدراتك وكفاءتك متواضعة مقارنة بالآخرين؟ ()

- ٣ - ديانتك كانت سبباً في استبعادك؟ ()
 ٤ - تحتاج الوظيفة إلى واسطة؟ ()
 ٥ - أخرى؟ ()

٤ - في حالة أنك لا تعمل، فما هو السبب:

- ١ - لم أجد بعد فرصة العمل الملائمة لمؤهلي. ()
 ٢ - لأن مستويات الدخل لا ترقى إلى الجهد المبذول في العمل. ()
 ٣ - أعتقد أن هناك تمييزاً سيما رس ضدي بسبب ديانتني. ()
 ٤ - لأن لدي أولويات أخرى أو مصادر بديلة للدخل. ()

٥ - هل تشعر بأن دخلك الشهري كاف لإشباع حاجاتك الأساسية؟ (في حالة من لا يعمل يقصد دخل الأسرة بشكل عام)

- ١ - نعم أشعر بأن دخلي الشهري كاف. ()
 ٢ - لا أشعر بأن دخلي الشهري كاف (أجب عن السؤال التالي) ()
 ٣ - دخلي الشهري كاف إلى حد ما، وأعتمد على دخل من مصادر إضافية. ()

٦ - ولماذا دخلك غير كاف؟

- ١ - زيادة المطالب اليومية. ()
 ٢ - يوجد من هو في نفس كفائي ولديه دخل أعلى بسبب ديانتني. ()
 ٣ - ارتفاع الأسعار. ()

- إدراك الاستبعاد الاجتماعي (فردى/جماعى):

٧ - هل ترغب فى السفر إلى الخارج والعيش هناك؟

- ١ - نعم (أجب عن السؤال التالى) ()
 ٢ - لا. ()

٨ - لماذا ترغب فى السفر؟ (اختر إجابة واحدة فقط)

- ١ - للحصول على فرصة عمل مناسبة. ()
 ٢ - لأن الدخل متدنية فى مصر. ()
 ٣ - لصعوبة ظروف المعيشة. ()
 ٤ - لأن لى أقارب فى الخارج. ()
 ٥ - لأنى أعانى تمييزاً دينياً. ()

٩ - هل تقدمت للعمل بوظيفة حكومية وتم استبعادك منها بسبب انتمائك الديني؟

- ١ - نعم تقدمت وتم استبعادي بسبب انتمائي الديني . ()
- ٢ - نعم تقدمت ولم يتم استبعادي بسبب انتمائي الديني . ()
- ٣ - لا لم أتقدم للعمل . ()

١٠ - هل تفضل التقارب مع المطابقين لك في الديانة على المنتمين لديانة أخرى؟

- ١ - نعم . ()
- ٢ - لا . ()
- ٣ - أتقارب مع أي شخص . ()

**١١ - في رأيك ما هي أهم العوائق التي تحول دون حصولك على حقوقك الاجتماعية؟
(رتبها بحيث يأخذ أكثرها أهمية رقم ١ ثم الذي يليه رقم ٢ وهكذا)**

- ١ - الفساد . ()
- ٢ - سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية . ()
- ٣ - الانتماء الديني . ()
- ٤ - سلبية المواطن . ()
- ٥ - الروتين الحكومي . ()

- إدراك الاستبعاد السياسي:

١٢ - هل لديك بطاقة انتخابية؟

- ١ - نعم لدي بطاقة انتخابية (أجب عن السؤال التالي) ()
- ٢ - لا ليس لدي بطاقة انتخابية (أجب عن السؤال ١٥) ()

١٣ - هل قمت باستخدام بطاقتك الانتخابية في أي انتخابات سابقة؟

- ١ - نعم . ()
- ٢ - لا (أجب عن السؤال التالي) ()

١٤ - ما سبب عدم استخدامك لبطاقتك؟

- ١ - شعوري بأن رأيي ليس له قيمة . ()
- ٢ - يقيني أن نتائج الانتخابات محسومة مسبقاً . ()
- ٣ - السلبية السياسية على الرغم من استخراج بطاقة انتخابية . ()

١٥ - لم أستخرج بطاقة انتخابية لأنني:

- ١ - ليس لدي وقت لاستخراجها . ()
- ٢ - ليس لدي اهتمام بالشؤون السياسية . ()
- ٣ - أخشى الدخول في المسائل السياسية بسبب انتمائي الديني . ()
- ٤ - لا أشعر بأن لصوتي وزناً . ()

١٦ - هل أنت عضو في حزب سياسي؟

- ١ - نعم (أجب عن السؤال التالي) ()
- ٢ - لا (أجب عن السؤال ١٨) ()

١٧ - أنا عضو في حزب سياسي لأنني:

- ١ - لي توجهات سياسية معينة ووجدت الحزب المعبر عنها . ()
- ٢ - أجد في الانتماء لحزب سياسي نوعاً من المكانة السياسية والاجتماعية . ()
- ٣ - لأن بداخل الحزب الذي أنتمى إليه اهتمام بالشأن القبطي . ()

١٨ - ليس لي عضوية في أي حزب سياسي بسبب

- ١ - ضعف الأحزاب السياسية في مصر بشكل عام . ()
- ٢ - غير مهتم بالسياسة . ()
- ٣ - لم أجد الحزب السياسي المعبر عن أولوياتي وتوجهاتي . ()

١٩ - إذا سُمح بتكوين الأحزاب على أساس ديانتك، هل:

- ١ - تسرع بالانضمام إلى الحزب لأنه سيعبر عنك وعن أولوياتك؟ ()
- ٢ - لا تنضم للحزب لأنه سيكون مثل باقي الأحزاب الأخرى؟ ()
- ٣ - ترفض الانضمام للحزب لأن هذا يكرس الانقسام الديني؟ ()

٢٠ - هل رشحت نفسك من قبل في أي انتخابات سابقة؟

- ١ - نعم رشحت نفسي (أجب عن السؤال التالي) ()
- ٢ - لا لم أرشح نفسي (أجب عن السؤال ٢٢) ()

٢١ - هل واجهت صعوبات في الترشيح؟

- ١ - واجهت صعوبات إجرائية روتينية . ()
- ٢ - واجهت صعوبات بسبب ديانتني . ()
- ٣ - لا لم أواجه صعوبات . ()

٢٢ - لماذا لم ترشح نفسك؟

- ١ - لأنني واثق من الخسارة بسبب ديانتني . ()
- ٢ - لأنني لست مهتماً بالشأن السياسي بشكل عام . ()
- ٣ - لأن المنافسة لن تكون في صالحني . ()
- ٤ - أخرى . ()

٢٣ - هل تشعر بأهمية رأيك وتأثيره في مختلف القرارات السياسية؟

- ١ - نعم . ()
- ٢ - لا . ()
- ٣ - لا أبدي رأيي بسبب خوفي نتيجة انتمائي الديني . ()

٢٤ - هل لجأت إلى التعبير عن رأيك في إحدى القضايا عبر الإعلام الرسمي؟

- ١ - نعم (أجب عن السؤال التالي) ()
- ٢ - لا (أجب عن السؤال ٢٦) ()

٢٥ - ما هي طبيعة القضايا التي أبديت رأيك فيها؟ (يمكن الجمع بين أكثر من إجابة)

- ١ - قضايا سياسية خارج مصر . ()
- ٢ - قضايا سياسية داخل مصر . ()
- ٣ - قضايا اقتصادية محلية . ()
- ٤ - قضايا مجتمعية عامة . ()
- ٥ - قضايا أو مسائل ترتبط بالشأن القبطي ()

٢٦ - لماذا لم تعبر عن رأيك؟

- ١ - لأن مهام الحياة تلهيني عن التعبير عن آرائني . ()
- ٢ - لأنني أشعر بأن رأيي ليس له قيمة . ()
- ٣ - لحساسية موقعي بسبب انتمائي الديني . ()
- ٤ - أخرى . ()

ثالثاً: محور تضمين المطالب:

المطالب الاقتصادية:

٢٧ - هل ترى غياباً كاملاً للأقباط في الوظائف العليا للدولة، كالسفراء والوزراء ورؤساء الجامعات؟

- ١ - نعم هناك غياب كامل للأقباط من الوظائف العليا . ()
- ٢ - نعم هناك نقص للكوادر القبطية في بعض المجالات . ()
- ٣ - يشغل الأقباط عدداً من الوظائف العليا للدولة دون تمييز . ()

٢٨ - كيف ترى إمكانية الحد من التمييز ضد الأقباط في الوظائف العليا؟ (اختر إجابة واحدة)

- ١ - بصدر قانون يحدد نسبة للأقباط للتعيين في الوظائف العليا . ()
- ٢ - بضمان أن من يتقدم لوظيفة يتم تقديره حسب كفاءته دون واسطة . ()
- ٣ - بثقافة مجتمعية تحث على التسامح وقبول الآخر . ()

٢٩ - هل تعتقد أن وجود الأقباط وتمثيلهم في الوظائف العليا سيحسن من وضع الأقباط في مصر؟

- ١ - نعم . ()
- ٢ - إلى حد ما . ()
- ٣ - لا . ()

المطالب الاجتماعية (مدنية/ دينية):

٣٠ - ما رأيك في حضور العديد من الشخصيات القبطية ذات الاتجاهات المختلفة في البرامج التلفزيونية التابعة للدولة؟

- ١ - أوافق لأنها تعبر عن رأي المواطن القبطي . ()
- ٢ - أوافق رغم أن هذه الرموز لا تعبر عن رأيي . ()
- ٣ - لا يوجد حضور إعلامي للأقباط . ()
- ٤ - أخرى . ()

٣١ - هل تعتقد أن آراء المفكرين الأقباط يتم التعبير عنها بحرية في الصحف القومية؟

- ١ - نعم وتطرح آراء المفكرين بحرية شديدة . ()
- ٢ - نعم ولكن هناك حدوداً وتحفظات على آرائهم . ()
- ٣ - لا أجد حضوراً للمفكرين الأقباط . ()

٣٢ - هل تعتقد أن صدور القانون المؤخّذ للأحوال الشخصية لغير المسلمين سيساعد على حل مشاكل الزواج للأقباط؟

- ١ - نعم . ()
٢ - صدور القانون سيعقّد المشكلة أكثر . ()
٣ - لا . ()

٣٣ - هل ترى الزواج الثاني، المستند إلى أساس طلاق بحكم قضائي غير كنسي، زواجاً شرعياً؟

- ١ - نعم أرى أنه زواج شرعي . ()
٢ - لا أرى أنه زواج شرعي . ()
٣ - لا أعرف . ()

٣٤ - هل توافق على أن مسألة الزواج والطلاق للأقباط مسألة خاصة بهم ولا يجب أن يكون للدولة دخل بها؟

- ١ - نعم . ()
٢ - لا . ()
٣ - تتدخل الدولة في حالة احتكام أحد مواطنيها إليها . ()

٣٥ - كيف ترى إمكانية تفعيل حرية التحول الديني بما لا يضر باستقرار المجتمع؟

- ١ - ترك حرية تغيير واختيار الديانة للأفراد دون قيود . ()
٢ - وضع ضوابط على تغيير الديانة، مثل اللجوء إلى التقاضي . ()
٣ - عدم الاعتراف بالدين الجديد للشخص المتحول إلا بعد انقضاء فترة زمنية لا تقل عن ٣ سنوات . ()

٣٦ - هل توافق على حذف خانة الديانة من البطاقة؟

- ١ - أوافق لأن معيار الكفاءة سيكون هو الحكم وليس ديانة الشخص . ()
٢ - لا أوافق لأن الاسم عادة ما يكون دالاً على ديانة صاحبه . ()
٣ - الحذف أو الإبقاء ليس هو السبيل لضمان المساواة . ()
٤ - أخرى . ()

٣٧ - هل تعتقد أن تعديل مناهج التربية الدينية في المدارس خطوة لتحسين المناخ الديني في مصر؟

- ١ - نعم لأنه سيساعد على نشر ثقافة التسامح وقبول الآخر . ()
٢ - لا أعتقد أنه سيساعد على تحسين المناخ الديني في مصر . ()

٣٨ - هل تجد ضرورة في تعديل مناهج التاريخ لتشمل العصر القبطي ضمن الحقب التاريخية الهامة في التاريخ المصري؟

- ١ - نعم أرى أن العصر القبطي غير مذكور على الإطلاق ، ويجب ()
تناوله بشيء من التفصيل .
- ٢ - لا أرى ضرورة في تفصيل العصر القبطي في مناهج التاريخ . ()
- ٣ - العصر القبطي مذكور في مناهج التاريخ ولكنه ليس مفصلاً ()
مثل العصور التاريخية الأخرى .
- ٤ - أخرى . ()

٣٩ - هل فكرت مسبقاً في الالتحاق بإحدى كليات جامعة الأزهر مثل الطب أو الصيدلة؟

- ١ - نعم فكرت في الالتحاق ولكن انتمائي الديني كان سبباً في ()
عدولي عن الفكرة .
- ٢ - لا لم أفكر لأن الانضمام إلى الأزهر يقتصر على المسلمين . ()
- ٣ - لم أفكر إطلاقاً لأن هذه الكليات متاحة في الجامعات الأخرى ()
للجميع .

المطالب السياسية:

٤٠ - هل تخصيص عدد من المقاعد للأقباط سيساعد على تمثيلهم في مجلس الشعب؟

- ١ - نعم أعتقد لأن هذا يعطي قوة للأقباط تتناسب مع عددهم . ()
- ٢ - نعم أعتقد ولكن هذا لن يغير شيئاً . ()
- ٣ - لا أعتقد ذلك على الإطلاق . ()

٤١ - هل توافق على تأسيس حزب قبطي؟

- ١ - أوافق لأنه سيساعد على خروج الأقباط من عزلتهم السياسية . ()
- ٢ - لا أوافق لأنه سيكرس الانقسام الديني . ()
- ٣ - لا أرى أنه سيساعد على تفعيل المشاركة السياسية للأقباط . ()

٤٢ - هل نص المادة الثانية من الدستور بأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع يجعل مصر دولة دينية؟

- ١ - نعم لأنه يحول غير المسلم إلى مواطن من الدرجة الثانية . ()
- ٢ - لا لأن النص غير مفعول وغير معمول به . ()
- ٣ - أخرى . ()

٤٣ - من وجهة نظرك، كيف ترى إمكانية التعامل مع نص المادة الثانية من الدستور؟

- ١ - بحذفها . ()
- ٢ - بتعديلها . ()
- ٣ - بالإبقاء على الصيغة الحالية لأنها الضمانة لأمن ومواطنة ()
الأقباط في مصر .

٤٤ - هل المادة الأولى من الدستور التي تنص على مبدأ المواطنة أحدثت نوعاً من التوازن مع نص المادة الثانية من الدستور؟

- ١ - نعم ، وجود نص المواطنة أحدث نوعاً من التوازن مع نص ()
المادة الثانية .
- ٢ - لا ، وجود نص المواطنة لم يحدث نوعاً من التوازن مع نص ()
المادة الثانية .
- ٣ - لا أرى أهمية للنصوص طالما أنها غير مفعلة . ()

المطالب المؤسسية:

٤٥ - هل أنت على علم أو إلمام بما ينص عليه القانون الموحد لدور العبادة وأهم بنوده؟

- ١ - نعم أنا على دراية بنصوص القانون . ()
- ٢ - لا ليس لدي علم بالقانون ونصوصه . ()

٤٦ - هل ترى أن الوضع الحالي لبناء الكنائس أفضل من وجود قانون موحد لدور العبادة يساوى بين بناء كل من المسجد والكنيسة؟

- ١ - نعم لأن بناء الكنيسة يرتبط بطبيعة العلاقة بين الدولة ()
والكنيسة بعيداً عن القوانين .
- ٢ - لا لأن السبب الرئيسي للمواجهات الطائفية في القرى هي ()
عدم وجود قانون لبناء الكنائس .
- ٣ - صدور القانون ليس هو المحك ، ولكن الأهم تفعيله وتنفيذه . ()

٤٧ - فيما يلي بعض المطالب التي يرى بعض الأقباط أنها مهمة لهم. أود معرفة رأيك أنت في هذه المطالب إذا كانت مهمة جداً، أو مهمة إلى حد ما، أو مهمة، أو غير مهمة.

غير مهم	مهم	مهم إلى حد ما	مهم جداً	
				١ - التعيين في الوظائف العليا
				٢ - العدالة في الفرص الإعلامية
				٣ - صدور القانون الموحد للأحوال الشخصية لغير المسلمين
				٤ - حرية تغيير الديانة
				٥ - تعديل المادة الثانية من الدستور
				٦ - الإسراع بصدور القانون الموحد لدور العبادة
				٧ - مطالب في التعليم مثل الالتحاق بجامعة الأزهر وتعديل المناهج
				٨ - حذف خانة الديانة من البطاقة
				٩ - تفعيل المشاركة السياسية

شكراً على وقتك ورأيك